تحليل القوائم المالية
مفاهيم – أساليب وأدوات – مجالات تطبيقية

تأليف : د. سالم إسماعيل الحصادي
المكتب الوطني للبحث والتطوير
الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
ردمك : ISBN 9959-818-56- X

عرض أ.د. الكيلاني عبدالكريم الكيلاني

يهدف هذا الكتاب إلى بيان دور تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مجالات الاستثمار والائتمان وتقييم الأداء الإداري من منظور مالي وهو بذلك موجه إلى الاستعمال من قبل طلبة مادة التحليل المالي على المستوى الجامعي ، وكذلك كمرجع في مجال التحليل المالي للطلبة الباحثين على مستوى الدراسات العليا. كما أنه يمكن الاستعانة به من قبل المحللين الماليين في مؤسسات الائتمان والإقراض ومتخذي القرارات الاقتصادية في المنشآت الاقتصادية . ولتحقيق هذا الهدف ولخدمة الفئات المستهدفة فقد قسم هذا الكتاب إلى أثنى عشر فصلاً على مدى 444 صفحة على مستوى جيد من الطباعة والتنسيق .

يمكن تقسيم الكتاب إلى أساس نظري ومجال تطبيقي وتوضيح عملي واستخدام وظيفي . فقد احتوت الأربع فصول الأولى على الأسس النظرية للتحليل المالي ،حيث ناقش الفصل الأول المعلومات وأهداف تحليل القوائم المالية مستعرضاً دور البيانات في اتخاذ القرارات وأهداف تحليل القوائم المالية وأهمية المعلومات غير المحاسبية وأسئلة للمناقشة . في حين احتوى الفصل الثاني على المفاهيم المحاسبية وأثرها على عملية التحليل مستعرضاً المفاهيم وقواعد القياس المحاسبي وأسئلة للمناقشة . وقد خصص الفصل الثالث لتحديد أغراض ومحتويات القوائم المالية ومحتوياتها لكل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي ومجموعة من أسئلة المناقشة .

وجاء الفصل الرابع موضحاً لمنهجية التحليل المالي وأدوات التحليل وأساليبه ومعايير تقييم المؤشرات المالية ثم أسئلة وتمرينات للمناقشة . وقد وفرت هذه الفصول الأربعة أساساً جيداً لفهم منطق التحليل المالي ودوره في تقييم المشروعات بشكل يستفيد منه الطلبة الدارسون والباحثون .

أما الفصول الثلاثة التالية ، فقد احتوت على توضيح إجرائي لكيفية تحليل بنود القوائم المالية . فقد بين الفصل الخامس إجراءات تحليل السيولة في المدى القصير مبيناً أدوات تحليل السيولة في هذا المدى ومفهوم رأس المال العامل والنسب المالية ذات العلاقة . أما الفصل السادس فقد

ناقش بشكل تفصيلي وتوضيحي تشكيلة الهيكل التمويلي للمنشأة واستخدامات هذا الهيكل في توفير الأصول ومعرفة مدى كفاءة استخدام الهيكل التمويلي المتاح في شكل أصول تشغيلية . وقد خصص الكتاب الفصل السابع لتقديم شرح توضيحي وتفصيلي لكيفية احتساب نسب التحليل المالي لبنود قائمة الدخل من أجل تحليل الربحية للمشروع وإيجاد بعض العلاقات المعبرة بين بنود قائمة الدخل وتقييم الأداء الاستثماري على المدى القصير .

وقد استمر المؤلف في توضيح الأمور الإجرائية لاستخدام النسب المالية في تقييم المشروعات من قبل المحللين والملاك وذلك بمناقشة تحليل العائد على الاستثمار في شكل الدخل المطلق والعائد على رأس المال ودور استخدامات الأصول في كفاءة تحقيق الأرباح من خلال الفصل الثامن . وزيادة في توضيح وترسيخ الحالات الإجرائية المنفردة السابقة . ولغرض دراستها بشكل شمولي وتطبيقها على بيانات فعلية لشركتين حقيقيتين، فقد استخدم المؤلف بيانات فعلية لسنتين متواليتين لهاتين الشركتين لتوضيح عملية التحليل باستخدام النسب المالية الموضحة سابقاً واستخلاص نتائج التحليل لغرض تقييم أداء هاتين الشركتين من خلال بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي في الفصل التاسع من هذا الكتاب .

اعتمدت التحليلات السابقة على بيانات فعلية تعبر عن نشاط الفترات السابقة والحالية . هذا النوع من التحليل يتصف بدرجة من الجمود ،حيث تعبر البيانات عن لحظة محددة من الزمن في حياة المشروع . عليه ، فقد خصص المؤلف الفصل العاشر لإضافة أسلوباً مكملا لأساليب التحليل السابقة ، حيث ناقش في هذا الفصل تحليل التدفقات النقدية وتدفقات الأموال . يستخدم هذا النوع من التحليل التحليلات السابقة (التاريخية) للتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمشروعات .

وقد احتوى هذا الفصل على تحليل التدفقات النقدية في المدى القصير والطويل وتحليل قائمة التغير في المركز المالي وتطور وتحليل قائمة التدفق النقدي.

وفي الفصل الحادي عشر قدم المؤلف مدخل إضافي لتقييم الدخل المحاسبي والقدرة على التنبؤ به من خلال دراسة وتحليل نوعية مكونات الدخل المحاسبي والأسس المستخدمة لقياسه في مجالين مترابطين هما الجودة والقدرة على التنبؤ بالدخل المحاسبي . وقد ناقش هذا الفصل التزام الإدارة بتحقيق أهداف المنشأة ونوعية البيانات المتاحة الأساسية منها والاستثنائية وأثر التضخم على البيانات المحاسبية وبعض العوامل المؤثرة على الدخل كالتدفقات النقدية وفرض الدورية والدفع المالي .

إن غاية التحليل المالي الأساسية تشمل التنبؤ باستمرار نجاح أو فشل المشروع في المستقبل أو ما يسمى " بالتنبؤ بالفشل المالي " . ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين العديد من الجهات ذات العلاقة بالمشروع وهم المستثمرون والممولون والإدارة وسلطات الدولة . هذا التنبؤ مبنياً على التحليلات المالية السابقة

بجميع أنواعها . وبذلك فقد اختتم المؤلف هذا الكتاب بالفصل الثاني عشر بعنوان " الأرقام المحاسبية والتنبؤ بالفشل المالي" وقد احتوى هذا الفصل على الأسس النظرية للتنبؤ بالفشل المالي والدراسات الميدانية التي أجريت على هذا الموضوع وبذلك يكون من أوائل كتب التحليل المالي التي أدخلت هذا الموضوع في شكل منهج أكاديمي .

إن محتوى وطريقة عرض هذا الكتاب هي خليط من الإطلاعات على الأدب المحاسبي والتمويل وتجربة الكاتب الفعلية في التدريس والدراسات والبحث العلمي . عليه يعتبر وثيقة جديرة بالاقتناء من قبل الطالب والباحث والممارس لمهنة التحليل المالي وكذلك الإداري وخلافه من الشرائح المهتمة بموضوع التحليل المالي .